# النزاهة في القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية

# في دول الخليج

الدوحة، دولة قطر، 11 مايو 2011

# الخلاصات

هذا البرنامج مموّل جزئياً من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية

# مقدّمة

برعاية كريمة من سعادة النائب العام في دولة قطر الدكتور علي بن فطيس المرّي، انعقد مؤتمر **النزاهة في القطاع الخاص والتنمية الإقتصادية في دول الخليج** في مدينة الدوحة بتاريخ 11 مايو 2011 بدعم من برنامج تطوير القانون التجاري لوزراة التجارة الأميركية، وبرنامج الاستثمار في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الامم المتّحدة الإنمائي، وذلك بالتعاون مع النيابة العامة في دولة قطر.

جمع المؤتمر أكثر من ستّين مشاركًا بينهم مسؤولون في سلطات التحقيق والإدعاء وأجهزة حكومية في دول الخليج وممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء من منظمات إقليمية ودولية ودول منظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية. شكّل المؤتمر أوّل فرصةٍ من نوعها لمناقشة تحديات النزاهة في القطاع الخاص وبعض الحلول الممكنة في دول الخليج بغية تشجيع المعنيين على اتخاذ خطوات ملموسة على مستوى الحكومات وكيانات الاعمال تعميقًا للجهود الهامّة التي بدأتها أكثر من دولة في هذا المجال.

وبالفعل، فقد انخرط المشاركون في حوار بشأن (أ) التأثير السلبي للفساد على الاقتصاد؛ و(ب) معايير مكافحة الفساد الدولية التي جرى تطويرها لتهيئة بيئة أعمال عادلة لكافة الأطراف ولتعزيز الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة؛ و(ج) الأطر الميسّرة للتواصل بين القطاعين العام والخاص؛ و(د) أمثلة عن برامج النزاهة والالتزام في الشركات. واعتمدوا في ختام المؤتمر الخلاصات أدناه بما يعزّز خلاصات ورشة عمل البحرين بشأن "تعزيز النزاهة في القطاع الخاص في الدول العربية" التي عقدت في مارس 2010، وبما يمكن أن يساهم في اتخاذ خطوات مستقبليّة تقوم بها الاطراف المعينة في دول الخليج والدول والمنظّمات الإقليمية والدولية الشريكة.

# الخلاصات

## I. التأثير الإقتصادي للفساد

1. يؤكّد التراكم المعرفي الذي انتجته البحوث أن **الفساد له آثارٌ خطيرة تضرّ بالإقتصاد**، ويعبّر المجتمع في المنطقة العربية بشكل عام عن إدراكه ووعيه لما تنتجه أعمال الفساد من خلل كبير، ويرفع سقف مطالبته بتعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص.

2. تحقيق **النزاهة في القطاعين العام والخاص عنصرٌ محوريّ في تنفيذ الرؤى الإنمائيّة الإقتصاديّة في دول الخليج**، وأمر لا غنى عنه في قيام اقتصادات قوية وعادلة ونظيفة، فهو مدخل إلى جذب الاستثمارات، وزيادة التنافسية على مستوى العالم، والدفع قدمًا بجهود مكافحة الفساد الوطنيّة.

## II. معايير مكافحة الفساد الدولية

3. **تلعب الحكومات دورًا بالغ الأهميّة في إقامة بيئة حاضنة للأعمال**، ومن ثمّ فإنها مدعوّةٌ الى اعتماد وتنفيذ قواعد تتماشى مع الممارسات الجيّدة والمعايير الدوليّة المعتمدة في مجال مكافحة الفساد، مع لفت انتباهها إلى أكثر المواضيع الحاحًا وبينها اعتماد وتنفيذ أحكام تجرّم الفساد، وتعزّز التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وتحمي كاشفي الفساد والمبلّغين عنه، وتعزز آليات المحاسبة الماليّة، وترسّخ مشاركة أطراف متنوّعين في رسم سياسات مكافحة الفساد.

4. **تلعب كيانات الأعمال دورًا بالغ الاهميّة أيضًا في تحقيق الإمتثال بقوانين مكافحة الفساد**، ومن ثمّ فإنّها مدعوّةٌ الى اعتماد برامج وقائية والانخراط في العمل المشترك بالشكل المناسب. كما يمكن للقطاع الخاص أن يحقّق فائدةً حقيقيّةً إذا ما قام بتنسيق جهوده في خدمة مكافحة الفساد، لاسيّما على مستوى الغرف والجمعيات التجارية ومنظّمات المجتمع المدني التي تمثّل القطاع الخاص.

5. تُعدُّ **إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد الصكّ الدوليّ الأكثر شمولاً في مجال مكافحة الفساد**، وهي توفّر للحكومات وكيانات الاعمال على السواء النصح والإرشاد اللازمين لدعم الشفافيّة والنزاهة والمساءلة. وقد قامت أربعة من الدول الخليجية بالانضمام الى الإتفاقية في بادرة هامة، فيما يتطلب تعميق أثر الإتفاقية قيام البلدين الآخرين بالإنضمام إليها. وفي غضون ذلك، يجب تشجيع البلدان المنضمة حتى تاريخه على الاستمرار في عملها لتنفيذ هذه الإتفاقية بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة وشركاء إقليميين ودوليين آخرين وبالأخصّ الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

6. **هناك صكوكٌ دوليّةٌ أخرى تؤثّر على عمليّات التجارة والاستثمار على مستوى العالم**، فتتصرف مفاعيلها على جهود دول الخليج في تنمية الاقتصاد ومكافحة الفساد. إن الملاحقات الجزائية للأشخاص الطبيعيّين والمعنويّين في إطار إتّفاقية منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لمكافحة رشوة الموظّف العموميّ الأجنبيّ في المعاملات التجاريّة الدوليّة، على سبيل المثال، قد أفرزت عقوباتٍ ماليةٍ وإداريةٍ كبرى ضدّ الكثير من الشركات في مختلف أنحاء العالم.

7. قامت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، والبنك الدولي، والشفافية الدولية، وغرفة التجارة الدولية، والإتفاق العالمي للأمم المتّحدة، والمنتدى الإقتصادي العالمي وغيرها من الجهات بتطوير عدد من **الأدوات الاسترشادية لإعلام كيانات الأعمال بالفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها بانخراطها في العمل المشترك ولمساعدتها على تعزيز نزاهتها الداخليّة**، ومن بين هذه الادوات *الممارسات الجيّدة التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بخصوص الضوابط الداخلية والأخلاقيات والإلتزام*. ويمكن إيجاد الادوات الهامّة الأخرى على http://www.business-anti-corruption.com/anti-corruption-tools-inventory/.

## III. الأطر الميسّرة للتواصل بين القطاعين العام والخاص

8. **يعزّز التفاعل النشط والمنتظم بين الحكومات وكيانات الاعمال من نزاهة القطاع الخاص** وذلك من خلال تحسين مستويات الشفافية والتنافسية، وجودة الادوات الإسترشادية، وفعالية البرامج الحكومية، وجاذبية الحوافز التي يمكن ان تطوّرها الدولة لتشجيع الإلتزام داخل القطاع الخاص.

9. الإنخراط الفاعل في جهود مكافحة الفساد على مستوى سلطات التحقيق والإدعاء هام جدًّا ويستوجب تنمية القدرات المتخصّصة وتيسير التعاون القضائي الدولي. ولكنّ ذلك لا يكفي وحده لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص. **التعاون المستدام بين القطاعين الخاص والعام يحتاج أيضًا إلى آليات فعّالة للتنسيق بين الجهات الرسميّة المعنيّة** كوزارات الإستثمار والصناعة والتجارة والاعمال والمؤسسات التي تتضطلع بأدوار ومسؤوليات في مكافحة الفساد والقضاء والنيابات العامة والشرطة كما يحدث في بعض البلدان المتقدّمة في هذا المجال.

10. لا تنتهي جهود معالجة الفساد بادماج المعايير الدوليّة في نصوص القانون الداخلي وحسب. بل **يجب على الحكومات أن تبذل جهودًا إضافية لإعلام كيانات الأعمال بشأن المستجدّات التشريعية التي يمكن أن تؤثّر عليها، ودعم التواصل معها** إذكاءًا للحسّ بالمسؤولية المشتركة ورفعًا للوعي بشأن المخاطر.

11. **القطاع الخاص في هذه المنطقة مدعوٌّ لأن يلعب دورًا أكثر فاعليّةً في مكافحة الفساد** من خلال المشاركة في المشاورات التي تدعو إليها الحكومات وتبادل الخبرات والآراء بين كياناته بالإستفادة من الشبكات المحلية والإقليمية والدولية خصوصًا الشبكة العربيّة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والإتفاق العالمي للأمم المتّحدة و منتدى مينا للسلوك المسؤول في قطاع الأعمال.

## IV. برامج النزاهة والالتزام في الشركات

12. **توفّر المداخلات التي قدّمها ممثلو الجمعيات الإقتصادية والشركات المتعدّدة الجنسيات بشأن ممارسات النزاهة داخل الشركات خلال جلسات المؤتمر أرضيّةً خصبةً لزيادة المعارف** مما يساهم في تعميق هذه الجهود في دول الخليج. يتطلّب الإنخراط النشط في جهود مكافحة من كلّ شركة ان تقوم باعتماد مبادئ داخليّة واضحة للنزاهة مدعّمة بمدوّنات السلوك (codes of conduct) وبرامج الامتثال (compliance programs) وآليات لاحترام موجب العناية (due diligence) وتشجيع التبليغ عن الفساد (whistleblowing). كما يجب أن يترافق ذلك مع قيام مبادرات متعدّدة الأطراف وممأسسة بشكل واضح مثل الدخول في معاهدات نزاهة (integrity pacts) مخصّصة للقطاعات والمشاريع الأكثر عرضةً للفساد.

13. **تشكّل القواسم المشتركة بين الرؤى الإنمائية لدول الخليج والإلتزامات العالمية للمستثمرين أرضيّة صلبة للمزيد من العمل المشترك لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص.** إن استمرار وتوسيع نطاق الجهود المبتكرة التي أطلقت خلال هذه المؤتمر أمرٌ حاسم الأهمية لتحقيق نتائج ملموسة.

14. **هناك فائدة في توجيه الإهتمام الخاص إلى برامج النزاهة في الشركات المتوسّطة والصغرى** (small and medium enterprises) لما لها من دورٍ هامٍّ في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، واحتياجاتٍ خاصةٍ للنصح والإرشاد في هذا المجال من جهةٍ إخرى. وتقدّم التجارب المختلفة من انحاء العالم دروسًا قيّمةً للحكومات وكيانات الأعمال في هذا الإطار، خصوصًا تجارب منتدى التعاون لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC).

15. **برنامج تطوير القانون التجاري وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وبرنامج مينا للاستثمار التابع لمنظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية** مدعوّون إلى متابعة هذه الخلاصات، في ما يتوقّع من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومنظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن يعملا مع مختلف الأطراف لجمع وتعميم أدوات الإمتثال بغية تشجيع التعلم بين النظراء وتبادل المعرفة بين الأطراف المعنيّين، وان يقوما بتقديم تقارير عن تقدّم العمل إلى الآليات المتعدّدة الأطراف ذات الصلة. بموازاة ذلك، سيعمل برنامج تطوير القانون التجاري ووزارة التجارة الاميركية على ترويج تنفيذ هذه الخلاصات من خلال أطر التعاون الثنائية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في الختام، توجّه المشاركون بالعرفان والتقدير لدولة قطر ممثلةً بسعادة النائب العام الدكتور علي بن فطيس المرّي، وبكامل الشكر للمتحدّثين والمنظّمين لجهودهم التي في تنظيم وإنجاح هذا المؤتمر الهام.